

التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتجسيد التنمية الإقتصادية

أستاذ مؤقت بجامعة بشار

أ. عبد الحكيم بن سالم

الملخص :

لقد أضحى التكامل الإقتصادي من ملامح العصر الحديث ، وتسارع بشكل كبير الإنضمام إلى تكتلات إقتصادية نظرا للمزايا التي تحملها هاته الأخيرة من إتساع حجم السوق والتوسع في حجم الإنتاج وخلق مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية ودفع عجلة النمو الإقتصادي وذلك باعتبار أن قيام التكتل يولد مناخ ملائم للإستفادة من التطور التكنولوجي والمساهمة في بناء قاعدة إقتصادية صلبة . هذا ما أدى بالدول التي تتوفر فيها المقومات المتجانسة إلى الإتحاد في شكل تكتلات إقتصادية في ظل التغيرات الراهنة، ويعد التكامل الإقتصادي العربي أحد السبل و الوسائل التي تساهم في نمو الحركة الإقتصادية في مختلف الأقطار العربية

مقدمة:

يواجه العالم متغيرات عديدة وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، جعلت الأمور الاقتصادية تتطور وتتسارع وتأخذ شكل تغيرات جذرية بين البلدان في مجالات التجارة والسياحة والسفر، الابتكار العلمي والتكنولوجيا، التمويل والاستثمار و بروز تكتلات اقتصادية. فتوجب على الدول النظر مرة أخرى في مساراتها، فوجود الدول فرادي في ظل هذه التغيرات مسألة لا يؤمن عواقبها حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة،، كل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في نسب تبادل السلع والخدمات وسرعة تحريك رؤوس الأموال. و في خضم هذه التحولات لجأت العديد من الدول النامية والمتقدمة إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها من أجل المنافسة وتنشيط التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء. فمن بين التكتلات الإقليمية القائمة حاليا منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، رابطة الآسيان وغيرها، ومن المتوقع ظهور تكتلات اقتصادية أخرى، كما تعددت دوافع إقامة هذه التكتلات خاصة بين الدول المتقدمة من أجل تقوية مكانتها عن طريق المصالح المشتركة، فوجود هذه التكتلات بكل ما تتمتع به من قدرات إنتاجية هائلة سيؤدي لتزايد خطورة المنازعات ووقوع أضرار بمصالح الدول النامية لأنها تنافسها منافسة غير مشروعة. بالإضافة إلى هذه المتغيرات التي تؤثر في الدول توجد متغيرات قد لحقت بمنطقتنا العربية أوجبت عليها القيام بتكتل اقتصادي عربي على قاعدة واسعة من التفاعلات المتبادلة على الصعيد العربي من خلال جامعة الدول العربية، الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى أصبح الوضع بالنسبة للعالم العربي مسألة تكون أو لا تكون والتكامل الاقتصادي العربي هو أول وأقوى التحديات.

وعليه يمكن طرح الإشكالية كالتالي: ما مدى مساهمة التكامل الإقتصادي العربي في تحقيق التنمية الإقتصادية؟* ماهية التكامل الاقتصادي.

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، حيث تعتبر رمز العلاقات السياسية القائمة بينها وأحد أبرز الأشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية وتقوية اقتصاديات الدول المتكاملة.

1. مفهوم التكامل الاقتصادي:

تعددت التعريفات التي تناولت التكامل الاقتصادي ولم يتفق الاقتصاديون على تعريف واحد للتكامل، فنبداً بالتعريف على معنى كلمة تكتل أو تكامل، فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكتل.¹ الاتجاه الأول: يعرف التكامل على أنه "أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما".

الاتجاه الثاني: يعتبر التكامل "عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة"، ويعني في مضمونه أن التكتل هو الوصول إلى الإحساس بالحاجة وإقامة مؤسسات واتخاذ إجراءات من القوة والانتشار حيث تضمن التوقع مكان بإمكان إجراءات التغيير السلمي بين السكان في داخل إقليم معين. وقد عرف العديد من علماء الاقتصاد التكامل الاقتصادي، فقد عرف "بيلا بلاسا" التكامل بأنه "عملية وحالة" فبوصفه عملية فهو يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمة إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فهو يشير إلى إلغاء وانتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.² ويرى "ميردال" أنه عبارة عن مجموعة إجراءات اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى خفض تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على المستوى الدولي وإنما على المستوى القومي أيضاً.³ أما الاقتصادي "فان سيرجيه" فيوضح أنه اتفاق يتخذ بحرية بين مجموعة من الدول المتقاربة في الموقع الجغرافي، أو المصالح الاقتصادية لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع.⁴ ومن الضروري التأكيد على أنه إذا كانت هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي، إلا أننا يجب أن نتفق على مفهوم شمولي له يتلخص في أن: "التكامل الاقتصادي هو اتفاق إداري بين دولتين أو أكثر يقوم على أساس إزالة كافة القيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء".⁵

2- دوافع التكامل الاقتصادي:

هناك العديد من الدوافع للتكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا والمنافع لا يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقق مثل هذا التكامل، ذلك أنه إذا كانت حصيلتها صافية من الزيادة في هذه المزايا والمنافع الاقتصادية فإنها تكون هي الدافع الذي يحفز على التكامل وكلما زاد القدر الذي يتم تحقيقه من هذه المزايا والمنافع كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل الاقتصادي ومن أهم هذه الدوافع ما يلي:⁶

1.2. اتساع حجم السوق: حيث أن حجم السوق يمثل عقبة أساسية تعترض التوسع في الإنتاج بسبب كون معظم الدول وبالذات النامية منها ذات حجم سكاني منخفض يرافقه دخل منخفض وبالتالي قوة شرائية محدودة لا تتيح توسيع السوق أمام العديد من المنتجات في هذه الدول، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقاً أوسع ومجالاً أكبر في حالات عديدة حيث يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعة لم تكن قائمة قبل الاتحاد، وهذا سيترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة تتمثل فيما يلي:⁷

- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالاً أوسع لزيادة إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية .

- يؤدي اتساع حجم السوق في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير في الإنتاج.
 - يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصيص وتقسين العمل بين الدول الأعضاء في التكامل .
2.2 . رفع مستوى رفاهية المواطنين: حيث بالتكامل الاقتصادي يستطيع المستهلكون الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق من جهة ومن جهة أخرى، وكذلك فإن السماح لعناصر الإنتاج بالانتقال من دولة إلى أخرى سيؤدي إلى تخصيص عناصر الإنتاج وتوظيفها بحيث يرتفع مستوى الإنتاج في منطقة التكامل الاقتصادي.

3.2 . إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية: ويظهر هذا الاتجاه إلى توطيد المشروعات في أماكنها الاقتصادية، فنقص الخبرات والكوادر الفنية والإدارية في منطقة ما وتوفرها في منطقة أخرى يؤدي إلى حصول المشروعات التي تعاني من النقص على متطلباتها من المنطقة الأخرى التي لديها فائض، بالإضافة إلى ما يوفره التكامل من إمكانيات أكبر لتشغيل عنصر العمل بشكل أكثر كفاءة من خلال استخدامه في المجالات التي تحقق إنتاجية ودخل أعلى، وبالتالي إنتاج أكبر بالإضافة إلى ما يوفره من خلق توازن بين العرض على العمل والطلب على العمل مما ينجم عنه امتصاص لظاهرة البطالة.⁸

4.2 . زيادة معدل النمو الاقتصادي: حيث أن التكامل يتيح إمكانيات أكبر لاتساع الإنتاج اعتمادا على السوق الأكثر اتساعا، واعتماده على عناصر الإنتاج الأكثر وفرة، وكذلك عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار ويتوفر لها بذلك قدر أكبر من رؤوس الأموال وقدر أكبر من اليد العاملة، وهذا ما يتيح إمكانيات تساعد على التوسع بالإنتاج بشكل أكبر مما يوفر زيادة في الإنتاجية والإنتاج بالشكل الذي يحقق نموا في الناتج والدخل القومي، وعن متابعة النمو تصبح ممكنة نظرا لوجود الحافز على التوسع والنمو المتمثل بإمكانات التسويق الواسعة بالإضافة إلى الإمكانيات البشرية والمادية والمالية وغيرها وكلها تتيح قدرة أكبر على النمو.

5.2 . إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية: ذلك أن التكنولوجيا تبرز كأحد أهم متطلبات التنمية والتطوير في الدول عموما خاصة في الدول المتقدمة التي تسيطر على هذا المجال الحيوي واستخدامها كأداة رئيسية في امتصاص موارد وثروات الدول النامية عند منحها التكنولوجية التي تحتاجها لعملية التنمية بدون أن تحقق منجز ذلك تنمية حقيقية، بحكم هذا الامتصاص للموارد وللفائض الاقتصادي الذي يمكن أن يتاح في هذه البلدان، وبما أن معظم الدول النامية عاجزة عن إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية اعتمادا على قدراتها ولذلك فإن التكامل يمكن أن يتيح قدرات أكبر فيها، وتتوفر للاقتصاد عن هذا الطريق القدرة على الإنتاج، والقدرة على الاستخدام والنمو، واعتمادا على القاعدة التكنولوجية المحلية وما تتطلبه من قدرات علمية ومادية ومالية واسعة.⁹

3- مراحل التكامل الإقتصادي:

أولا: منطقة التجارة الحرة: أبسط أشكال التكامل يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية.

ثانيا : الاتحاد الجمركي: تتم في هذه المرحلة توحيد التعريفات الجمركية للدول الأطراف وإقامة جدار جمركي يحقق حرية التجارة بين هذه الدول مقابل اتخاذ مواقف محددة بوضع القيود الملائمة من خلال سياسة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.

ثالثا : السوق المشتركة: تمثل خطوة متقدمة على المرحلتين السابقتين يتم فيها تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول.¹⁰
رابعا : الاتحاد الاقتصادي: تضاف خطوة جديدة في هذه المرحلة بتحقيق قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية بقصد إزالة التمييز الناشئ فيها.

خامسا : الوحدة الاقتصادية: المرحلة الأخيرة التي يتم فيها توحيد كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بحيث يتم إزالة أي تمييز يقوم بينها وصولا إلى الوحدة الاقتصادية كخطوة في بلوغ الوحدة السياسية.¹¹

4- عوامل نجاح التكامل الاقتصادي

إطار قانوني، يحتاج إلى: اتفاقيات جماعية، موثيق عمل، تشريعات مشتركة
مؤسسات جماعية، تعمل على: الإشراف على تطبيق الاتفاقيات، سن تشريعات جديدة، حل الخلافات البينية
استثمارات مشتركة، تحتاج إلى: تحسين مناخ الاستثمار، توحيد التشريعات، معاملة تفضيلية
تجارة بينية، تحتاج إلى: إلغاء التعريفات الجمركية، إلغاء الحواجز غير الجمركية، توحيد المقاييس، توحيد قواعد المنشأ

التكامل الاقتصادي العربي

1- مفهوم التكامل الاقتصادي العربي: بصفة عاملة يمكننا تعريف التكامل الاقتصادي العربي بأنه العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي لخلق مجتمع واحد له مقومات وغايات اقتصادية واحدة لا يحول دون تنقل الأشخاص والعمالة والسلع ورؤوس الأموال ويتاح له ما ينبغي من أدوات تنسيق السياسات ووضع البرامج اللازمة لاستغلال ثوراته وتطوير قطاعاته وإزالة الفوارق بين أجزائه وضمان أمنه واستقلاله.¹²

2- أهمية وأهداف التكامل الاقتصادي العربي: إن أهمية التكامل الاقتصادي العربي تكمن في أنه الوسيلة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الكبرى كهدف نهائي يمكن تحقيقه بين الأشقاء العرب وعليه فإنه في رأينا أن التكامل في حد ذاته ليس بغاية وإنما وسيلة للوصول إلى غرض سامي. وللتكامل دور كبير أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي قطريا وقوميا فهو يعمل على معالجة مشكلة التأخر الاقتصادي والاجتماعي التي تعاني منها معظم الدول العربية حيث تتدنى وتتأخر درجة الإجمالية فيها وتنخفض مخصصات الاستثمار ويزداد العجز في الموازنات العامة واللجوء للمديونية الخارجية والذيلية ثم تصبح بعد ذلك خدمة الدين عبئا ثقيلا يضيق فرص التنمية إضافة إلى ازدياد نسبة البطالة في العديد من البلدان. كما أن الدول العربية تعاني من أزمة حقيقية في الأمن الغذائي مما يجعلها تعتمد اعتمادا كبيرا على العالم الخارجي وهذا مما يحد من استغلالها الاقتصادي والسياسي ويضعف أمنها. إضافة إلى ضعف الروابط الاقتصادية العربية خاصة على صعيد التبادل التجاري، والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وضعف مردودات ومحاولات التنسيق والتكامل التي تمت فيما بينها في الماضي.¹³

ومن أهم ما تعانيه هذه البلاد أيضا هي الانعكاسات الضارة للأوضاع الاقتصادية الدولية حيث الاضطراب والتذبذب في أسعار صرف العملات وسياسات الحماية التجارية وتدهور شروط التبادل حيث تنخفض أسعار الصادرات من المواد الأولية (الزراعية - المعدنية - النفط) بينما تحافظ السلع المصنعة المستوردة على مستوى أسعارها الشيء الذي يزيد من فرص الاعتماد على العالم الخارجي ويهدد مسيرة التنمية. وعليه فإن السير في طرق التكتل الاقتصادي بالنسبة للأقطار العربية يجب أن ينظر إليه كالوسيلة الأساسية لمواجهة التحديات الاقتصادية والخارجية وفي نفس الوقت كأداة لحل قضايا التنمية الداخلية - ومن هذا كله يتضح لنا أهمية التكامل الاقتصادي في حل قضايا التنمية في الدول العربية من ناحية ولمواجهة التكتلات الخارجية من ناحية أخرى في ظل عالم اليوم الذي لم يعد فيه مجال للدول المنفردة والكيانات الصغيرة التي في أغلب الأحيان تكون ضحية للتبعية الاقتصادية والسياسية والأمنية وإذا كنا حريصين على ألا يكون وطننا العربي ضحية لهذه التبعية فيجب علينا الالتفاف حول التكامل الاقتصادي العربي إذ أن التخلص من التبعية والاستغلال في رأينا لن يأتي إلا عن طرق الآتي:

أ / الاعتماد الجماعي على الذات في إشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي خاصة في مجال الغذاء للتحرر من الانكشاف الغذائي وضمان بقاء الإنسان العربي والحفاظ على كرامته.

ب / تطوير القدرة الذاتية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية بغرض توفير معدات ومتطلبات الإنتاج وزيادته وتنويعه لإشباع الحاجات الأساسية وتوفير متطلبات الأمن ومعداته في الإقليم العربي.

ج / التخلص من عقبة المديونية وعدم اللجوء إلى اقتراض من العالم الغربي والمؤسسات الدولية التي تسيطر عليها واستعمال الموارد العربية الضخمة لتمويل التنمية قطريا وقوميا وهذا يتطلب توفر الثقة وتوطيدها بين الأشقاء العرب والتعاطف بينهم.¹⁴

3- مقومات وشروط التكامل الاقتصادي العربي:

إن الدول العربية وسكانها الذين يتكلمون لغة واحدة - العربية - ويعتقد ثمانون بالمائة منهم دين واحد - الإسلام - وبما لديهم من موارد طبيعية وبشرية ومالية هائلة وما لمعظمهم من مستوى متقارب في التنمية مكنهم من تحقيق تجمع اقتصادي واحد ففي هذه الحالة يمكننا القول بأن مقومات التكامل بين البلدان العربية موجودة أصلا . ولكن الأمر يتطلب تضافر الجهود والعزيمة على استغلال تلك الثروات الهائلة لتحقيق هدف الوحدة الاقتصادية الكبرى .¹⁵ كما يتطلب ذلك وجود الحس الوطني العربي القومي وسيادة الثقة بين الأشقاء العرب ونبذ الخلافات والصراعات والإيمان بالكيان العربي وعزة الانتماء للعالم العربي لإصدار القرارات السياسية من قادة الدول العربية لتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية. ومن المقومات نجد:

1- توافر الموارد الطبيعية: حيث تتوافر بالدول العربية العديد من الموارد الطبيعية من أراضي زراعية شاسعة، لو أحسن استغلالها لكانت كافية لأن تمد الوطن العربي بكل احتياجاته من المواد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة، وغابات ومزارع وثروة حيوانية وبتروولية ومعدنية، وتحتل الزراعة العربية أهمية كبيرة بسبب كونها القطاع الرئيسي في معظم الاقتصاديات العربية، حيث المساهمة المرتفعة للزراعة في توليد الناتج والدخل إضافة إلى استيعابها الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد، واعتماد معظم السكان عليها في العيش سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن الصادرات الزراعية تشكل النسبة المهمة من الصادرات العربية، وخاصة إذا تم استثناء الصادرات النفطية التي تحقق لدى بعض الدول العربية. كل هذه الموارد من شأنها أن تشكل أرضية صالحة لقيام صناعة متطورة ضرورية للدول العربية لتحسين وضعها الاقتصادي وتصحيح الخلل الذي يعتره، وتوافر هذه الموارد من أهم شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي.¹⁶

2- الموقع الاستراتيجي للوطن العربي: حيث يحتل الموطن العربي موقعا ممتازا له أهميته الاقتصادية الخاصة فهو يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويطل أيضا على معظم بحار محيطات العالم وهي البحر المتوسط البحر الأحمر والخليج العربي والخليج الأطلسي وبحر العرب، كما تتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود بحار و مساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.

3- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي: يعتبر السكان أو الموارد البشرية الأساس في عملية التنمية والتكامل، لأن الهدف النهائي من النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتكاملها هو توفير حياة أفضل للسكان عن طريق تلبية إحتياجاتهم من السلع والخدمات وعدد سكان الدول العربية كاف لتنمية المنطقة العربية بشكل ذاتي، كما أن توافر هذا العدد يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة، كما أن الدول كثيفة السكان من شأنها أن تفرز كفاءات علمية يمكن أن تقلل من الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها الدول العربية، وهذه الموارد البشرية إذا تم تنميتها والنظر إليها كموارد منتجة بالإضافة لكونها مستهلكة فإن من شأنها أن تساهم في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.¹⁷

4- توافر رؤوس الأموال بشكل هائل: ويرجع ذلك إلى ضخامة عائدات البترول، حيث تملك حوالي 73.1% من الاحتياطي العالمي من البترول الخام، كما أنها تنتج حوالي 38.5 % من الناتج العالمي، ويعتبر البترول من أهم صادرات الدول العربية حيث يمثل حوالي 9% من جملة صادراتها، كما أنها تملك حوالي 39.7% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، حيث أن ضخامة هذه الأموال لم تسهم حتى الآن في تنمية المنطقة العربية نظرا لأن معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة. إن أهمية النفط لا تبرز من خلال العوائد المتأتية من إنتاج النفط فحسب، بل وتبرز كذلك من خلال طبيعة استخدام هذه العوائد والتي يفترض أن يجري التأكيد فيها على التوسع في النشاطات الاقتصادية الأخرى نتيجة هذا الاستخدام، بحيث يدمج قطاع النفط بباقي أجزاء الاقتصاد الأخرى، بالشكل الذي يسهم في توسيعه

وتطويره. كما تبرز أهمية عوائد النفط في تمويل خطط التنمية الاقتصادية، حيث يتم الاعتماد بشكل يكاد يكون كلياً على عوائد النفط في الدول العربية النفطية، حيث ترتفع نسب الاعتماد على إيرادات النفط من إجمالي إيرادات خطط التنمية الاقتصادية، كذلك يعتبر كمصدر لتوفير العملات الأجنبية الصعبة والتي تحتاجها لتلبية متطلبات الاستيراد والمتطلبات الأخرى. بالإضافة إلى المساعدات المالية الإنمائية وغيرها التي تقدمها الدول النفطية العربية إلى الدول العربية الأخرى والتي تشكل مصدراً مهماً من مصادر الإيراد للدول العربية غير النفطية، سواء تمثل بما تحصل عليه هذه الدول من منح أو مساعدات أو قروض أو تسهيلات حكومية، أو من قبل مؤسسات التمويل العربية عامة وخاصة التي تعود للدول العربية النفطية أو التي تساهم بها هذه الدول بشكل مهم.

5- اتساع السوق العربية: والتي تمتد من الخليج إلى المحيط، وتتوافر فيه كافة المعايير الاقتصادية التي تجعل منه سوقاً نموذجياً، فهذا السوق يضم أكثر من 250 مليون مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الاقتصادي، وبالتالي زيادة الإنتاج وتنوعه ونشوء صناعات تتمتع باقتصاديات كبيرة الحجم، والوفورات الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن العربي. يضاف إلى المقومات السابقة أن الدول العربية تتكلم لغة واحدة، ويدين معظمها بدين واحد وهو الإسلام، وتتعايش فيها الأديان السماوية الثلاثة بكل مذاهبها وهي أكثر مناطق العالم تسامحاً وتعايشاً بين كل هذه العقائد والمذاهب، وهذه المقومات يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي أو بالنسبة للشروط التي يجب أن تتوفر حتى يكون تحقيق التكامل الاقتصادي والعمل المشترك ممكناً فيمكن تقسيمها إلى قسمين: وتتلخص هذه في تحديد التدفقات السلعية والبشرية والمالية بين الدول العربية كمنهج للتكامل شروط لازمة أو ضرورة وتتلخص هذه في وضع تصور مسبق لتقسيم العمل بين الدول العربية وتنظيم نشاطها الاقتصادي وشروط أخرى كافية من أجل ذلك وتنسيقه لتقليل حدة التنافس وزيادة درجة التكامل الاقتصادي بينها. وهذا بدوره يتطلب تصميم استراتيجية إنمائية عربية قومية واضحة ثم التخطيط لتحقيقها.¹⁸ إن غياب هذا التصور المسبق لتقسيم العمل بين الدول العربية والإصرار على تجنبه وتفاديه قد حد من فاعلية العمل العربي المشترك رغم تعدد أجهزته وكذلك قد عاق مسيرة التنمية في الوطن العربي.

بعض محاولات التكامل العربي :

1- اتحاد المغرب العربي: أسس عام 1989 م بغية تشجيع المشاريع المشتركة وإنشاء سوق موحدة بين كل من الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا قد حدد لهذا الاتحاد ثلاث مراحل: - إنشاء منطقة حرة للتبادل. - إنشاء اتحاد جمركي. - إنشاء سوق مشتركة.

انطلقت عملية البناء للاتحاد بصورة محتشمة رغم كونها تشكل محاولة ذات بعد اقتصادي، اجتماعي وسياسي لتحقيق تجربة إقليمية تنبؤ مكانة خاصة في مواجهة أوروبا من جهة وتشكل بوابة للقارة الإفريقية من جهة أخرى وقد أبرم الاتحاد منذ تأسيسه 37 إتفاقية ومعاهدة، أولها في 23 جويلية 1994 م، وآخرها في 24 أفريل 1994 م.¹⁹

2- مجلس التعاون العربي: بعد إجتماع قادة أربع دول عربية هي: العراق، مصر، الأردن، اليمن الشمالي، في بغداد في عام 1989 م تم الإعلان عن تشكيل مجلس التعاون العربي الذي لم يعمر طويلاً نتيجة لإحتلال العراق للكويت عام 1989 م وإندلاع حرب الخليج في شهر كانون الثاني عام 1991 م.²⁰

3- مجلس التعاون الخليجي : أنشئ في ماي 1981 م بين ست دول عربية هي " الإمارات العربية ، البحرين ، الكويت ، عمان ، قطر السعودية ، وملاحظة فإننا نجد أن مجلس التعاون الخليجي نجح بتحقيق نوع من التنسيق والتعاون بين أعضائه ، وذلك بسبب توافر الموارد المالية الضخمة والتشابه الكبير في الأنظمة والسياسات الاقتصادية أما مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي فقد واجها بعض الصعوبات والتطورات التي أدت إلى تعثر مسيرة اتحاد المغرب العربي وتحميد نشاط مجلس التعاون العربي عام 1990 م ، بسبب إختلاف المواقف السياسية بين عدد من أعضائه ، وهكذا نجد أن إتفاقية التعاون الخليجي هي الإتفاقية الجزئية الوحيدة السارية المفعول ، ولو أن هذه الإتفاقية إتخذت منحى إقليميا ولم تأخذ في إعتبارها الإطار القومي الشامل على الرغم من الإشارة إلى ذلك في الإتفاقية نفسها.²¹

دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية إن التكامل الإقتصادي العربي يهدف إلى دفع عجلة التنمية الإقتصادية في الأقطار العربية من خلال :

- 1- تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة، و العمل على تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات في الدول العربية،و تشجيعها على المساهمة في المشروعات والأسواق المالية في مختلف البلدان العربية.
2. تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية متعددة الجنسيات في مجال إنتاج السلع المصنعة مثل الأدوية والحديد والصلب والبتروكيمياويات الأساسية والتصنيع باعتبارها ضمن المداخل الرئيسية للتنوع الاقتصادي العربي.²²
3. تطوير الأسواق المالية العربية بإنشاء هيئات رقابة مالية ، وإقامة بورصات حديثة للاستثمار وتغطية الإصدارات وإصدار صناديق الاستثمار المشترك وغيرها من الأدوات المالية الحديثة ، كذلك تشجيع البنوك العربية على تطوير أعمالها للقيام بدور أكبر في تنشيط سوق رأس المال وبخاصة في إقامة صناديق الاستثمار المختلفة وأداء الأدوار المعروفة في الأسواق المالية المتطورة مع الاهتمام بالسياسات الإنمائية السليمة.²³
4. تشجيع ودعم إنشاء المزيد من المؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية للوفاء بالاحتياجات المالية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي.
5. ضرورة وضع القواعد والبرامج المتطورة لتحسين إدارة الشركات من خلال تطبيق أسس الإدارة السليمة والمعايير المحاسبية ونشر المعلومات.
6. صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس متطلبات الكفاءة الاقتصادية والاحتياجات التنموية الفعلية والتحديث الزراعي.²⁴
7. إصلاح وتفعيل الهياكل العربية الخاصة بالجانب الاقتصادي لكي تساهم في عملية التكامل.
8. توفير المناخ السياسي المناسب في الوطن العربي والمتمثل في الديمقراطية وحرية التعبير.
- 9 . قيام الدولة بدورها الأساسي في القيام بإصلاحات اقتصادية في الجانب الكلي وتوفير سوق منافسة سليمة والابتعاد عن الاحتكار والحفاظ على حقوق المستهلك. وتوفير مناخ سياسي واجتماعي مستقرو تطوير عملية البحث والتطور التكنولوجي إضافة إلى مهامها التقليدية المعروفة من (عدالة، تعليم، صحة)
- 10 . تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر ، ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي.²⁵
- 11 . السماح للأفراد من العمال والخبراء والطلاب والباحثين من الدخول والإقامة في البلدان العربية دون عائق.
- 12 . توزيع التوطن الصناعي بين البلدان العربية، ويتم عملية التبادل الإنتاجي الصناعي دون رسوم جمركية وبأسعار تنافسية .
- 13 . الإمتناع عن الإقتراض لأي سبب كان ووفق أي شروط كانت، فإذا أن تستلم الدول الفقيرة مساعدات مجانية أو تحاول إصلاح نظامها الإقتصادي لتأمين الإكتفاء الذاتي من مواردها المتاحة.

14 . إنشاء إدارة متخصصة مزودة بالكفاءات الفنية وذات صلاحيات رفيعة وواسعة في شؤون منطقة التجارة العربية الحرة في كل بلد عربي.²⁶

15 . وضع خطة تتضمن مشروعات إنتاجية وخدمية وتعليمية وصحية لتنمية الدول العربية الفقيرة في ضوء خطة التكامل العربي.

16 . فتح الأسواق العربية أمام كل المهنيين والحرفيين العرب لإنشاء صناعات صغيرة حسب متطلبات كل دولة وفي المكان الذي يتناسب مع الإنتاج والتسويق فيها وكذا إنشاء المشروعات الكبرى المطلوبة لتسهيل التنقلات بين الدول العربية.

17 . تعزيز السياسات التنموية المبنية على الإنفتاح نحو أسواق التصدير شريطة برمجة هذا الإنفتاح من خلال أولوية الألتزام باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة بالنسبة للبلدان العربية ويهدف إنشاء سوق مشتركة واتحاد جمركي بين جميع الأقطار العربية.²⁷

خلاصة :

في الوقت الذي تتزايد فيه التحديات والمخاطر التي تواجه الاقتصاد العربي تشهد مسيرة العلاقات الاقتصادية العربية انحسارا وتعثرا وضعفا متزايدا فقد أفرزت العقود الماضية أنماط جديدة عمقت من مظاهر التخلف التقليدية خاصة بالنسبة لظاهرتي التبعية والتفكك الاقتصادي، وهذه المشاكل تستلزم تقديم آراء وحلول جذرية لمواجهتها لأنها أغلقت التنافس بين المشروعات القطرية بدل تكاملها أو التنسيق الفعال بينها، خاصة بعد قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الناجحة مما ألزم على الدول العربية البحث بقوة عن كيفية إزالة المعوقات التي تحول دون قيام تكتل اقتصادي عربي قوي خاصة وأن الوطن العربي يحتوى على مقومات للوجود الاقتصادي والجغرافي والتاريخي والثقافي الذي يعظم المصالح الاقتصادية المشتركة لكل الأطراف العربية. لذلك يجب على الدول العربية أن تسير بخطى واضحة نحو الهدف المراد تحقيقه بكل ما يحمله القرن الحادي والعشرين من تحديات وبكل ما تحمله من إشرافه جديدة لغد أفضل وأحسن للأمة العربية لتصبح أمة واحدة وتنال مكانتها اللائقة بها:

- التكامل الاقتصادي يحقق العديد من المزايا للدول المتكاملة أهمها اتساع السوق وحرية انتقال رأس المال وخلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة.

- أن الدول العربية تعد من بين أوائل التجمعات الإقليمية الدولية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها وجرت هذه المحاولات في إطار مراحل تاريخية مختلفة فرضتها الحياة الاقتصادية العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر.

قائمة المراجع :

- 1- إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، دار العربية للطباعة و النشر، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002، ص 42
- 2- عماد الليثي، بعد نصف قرن من التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 17
- 3- فضيل رابع ، التكامل الاقتصادي الأورو مغاربي بين العولمة و الإقليمية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2004، ص 65
- 4- عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة والواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية ، ط 1، 2003، ص 14
- 5- من إعداد الباحث بالإعتماد على التعاريف والمراجع السابقة.

- 6- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 60
- 7- عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص 23
- 8- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 24
- 9- فليح حسن خلف، "اقتصاديات الوطن العربي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط 2004، 1، ص 240-241
- 10- عماد الليثي، مرجع سابق، ص 24-26
- 11- عبد الحميد عبد المطلب، ص 29
- 12- محمد محمود الإمام "دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة". من أوراق ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية - المملكة العربية الأردنية، أبريل 2002 م.
- 13- يوسف الصائغ "نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي" من أوراق ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية ، المملكة الأردنية ، أبريل 2002 م.
- 14- التعاون الاقتصادي العربي المشترك - مذكرة أعدها قسم المنظمات بإدارة الاقتصاد بوزارة المالية للإعدادات للدورة 43 للمجلس الاقتصادي العربي - سبتمبر 2000 م
- 15- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 118.
- 16- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، ط 1، الإسكندرية ، 2006، ص 102.
- 17- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 103
- 18- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 291.
- 19- عبد الوهاب مريدي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 227)
- 20- بلعوج بلعيد ، التكتل الاقتصادي العربي كحتمية لمواجهة العولمة ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، 8-9 ماي 2004 ، ص 06
- 21- خوني رابح ، حساني رقية ، إتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 8 ماي 2004 . ص 5
- 22- رميدي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 226
- 23- كامل علاوي الفتلاوي ، عاطف لافي مرزوق ، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2009، الطبعة الأولى ، ص 282
- 24- حملاوي ربيعة ، معوقات التكامل الاقتصادي العربي ودور قطاع النقل البحري في تحقيقه، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004 . ص 05
- 25- ناشي أحمد ، التكامل العربي بين قرار التخصص أو الاندماج ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين (وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004، ص 14
- 26- بلعوج بلعيد ، مرجع سابق، ص 12
- 27- بوسعدة سعيدة ، بوقاعة زينب ، التحديات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004، ص 11- 10